

# تقدير العلاقة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي

حالة الجزائر 1990-2012

أ. مصطفى جاب الله

جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر

Aliaisraa@Yahoo.fr

## *Estimation Of Relationship Between Gross Domestic Saving And Foreign Exchange Reserves : Case Of Algeria 1990.2012*

Mustapha Djaballah

University of Mohamed Boudiaf Msila -Algeria

Received: 21 Dec 2014

Accepted: 23 Apr 2015

Published: 30 June 2015

### ملخص:

في هذه الورقة البحثية سوف نتناول العلاقة الارتباطية بين نسبة الادخار المحلي إلى الناتج من جهة ونسبة احتياطي الصرف الأجنبي إلى الناتج من جهة أخرى، بعد التطرق إلى بعض المفاهيم النظرية لكل مؤشر منهما واستقصاء مساره في الجزائر ثم نقوم باختيار العلاقة السببية لأحدهما على الآخر مستعملين في ذلك بعض الأدوات الإحصائية مثل التكامل المتزامن والسببية.

**الكلمات المفتاحية:** الادخار المحلي، احتياطي الصرف الأجنبي، سعر الصرف، دالة الادخار، التكامل المتزامن، العلاقة السببية.

رموز JEL : C01, C05, E02, E04

### Abstract:

*In this paper we will address the relationship between the percentage of domestic savings to GDP on the one Hand and The proportion of foreign exchange reserves to GDP On The Other Hand, after addressing some of theoretical concepts for each indicator of them we follow its course in Algeria and then we choose causal relationship one of them to the other we use for that some statistical tools such as the simultaneous integration and the causality.*

**Keywords:** Gross Domestic Saving, Foreign Exchange Reserves, Exchange Rate, Saving Function, Cointegration, Causality.

**(JEL) Classification :** C01, C05, E02, E04

تمهيد:

يعتبر الادخار شكلا من أشكال الثروة الوطنية، وأحد مكونات الدخل الفردي والوطني، ولقد تم تناوله كمتغير اقتصادي منذ بداية النظريات الاقتصادية، وارتبط كثيرا بسعر الفائدة حتى أصبح من بين الوسائل والأهداف المرتبطة بالسياسة الاقتصادية عموما والسياسة النقدية بشكل خاص. وفي الجزائر ارتبط معدل نمو الادخار بأسعار الفائدة السلبية خلال فترة التسعينيات أثناء ارتفاع الضغوط التضخمية، وهذا ما جعل الكثير من الأفراد يفقدون ثقتهم في العملة المحلية ويفضلون الادخار العيني على الادخار النقدي، وذلك حفاظا على قدراتهم الشرائية التي يوفرها الادخار العيني كالعقار مثلا ثم تراجع معدلات الادخار أكثر نتيجة للأزمة النفطية سنة 2008 وما تلاها من تبعات، لكن سرعان ما عرف الادخار المحلي نموا سريعا نظرا لارتباطه باحتياطي الصرف وهذا الأخير الذي استفاد كثيرا من انتعاش أسعار النفط في السوق الدولية، وهذا يحتم علينا طرح التساؤل التالي:

ما مدى العلاقة بين الادخار المحلي في الجزائر ومستوياتها من احتياطي النفط الأجنبي؟

أولا: ماهية الادخار المحلي الخام

1. مفهوم الادخار المحلي الخام:

هو الجملة الناتجة عن زيادة الدخل المحققة لمختلف أطراف النشاط الاقتصادي في الدولة عن إجمالي الاستهلاك خلال نفس الفترة<sup>1</sup>.

بمعنى أنه يحقق المعادلة التالية<sup>2</sup>:

الادخار المحلي = قيمة الدخل المحلي - قيمة الاستهلاك الكلي وهو صمام الأمان الذي يمكن أن يحد من عجز الحساب الجاري وآثاره السلبية الممكنة على سعر الصرف

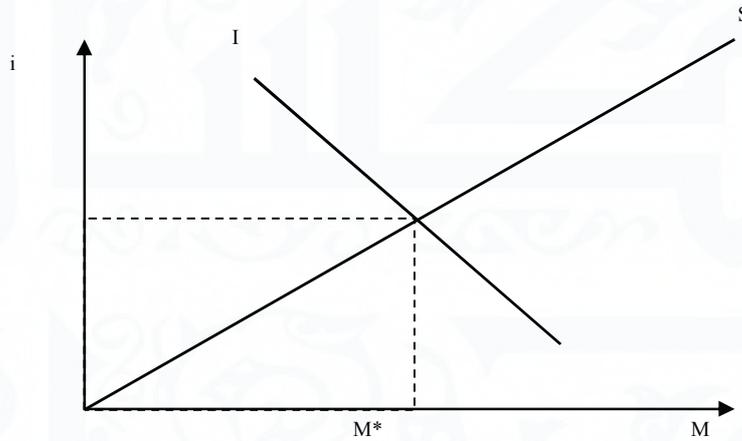
1.1. النظريات المفسرة للادخار:

إن الادخار كمتغير اقتصادي كلي ثم تفسير في العديد من النظريات حسب الآراء والاتجاهات الاقتصادية واللافت للانتباه في هذا الشأن أن الادخار اعتبر متغيرا مصاحبا أو منتجا مصاحبا (By Product) لنظريات الاستهلاك فالدخل المتاح هو جزآن الأول استهلاك والثاني هو ادخار وهو مساو للاستثمار في حاله التشغيل التام.

1.1.1. النظرية الكلاسيكية:

يرى الكلاسيك أن الادخار هو شكل من أشكال عرض النقود في حين الاستثمار هو عبارة عن طلب على النقود وكلاهما تابعان لسعر الفائدة ففي حالة التوازن نتحصل على الشكل الآتي:

الشكل 01: التوازن في سوق النقد



المصدر: غالب عوض الرفاعي، عبد الحفيظ بلعربي، اقتصاديات النقود والبنوك، دار وائل للنشر، عمان، 2002، ص 155.

دالة الادخار هي موجبة مع سعر الفائدة حسب الكلاسيك.

$$S = f(i) \Rightarrow f'(i) > 0$$

والفائدة حسبهم هي المحدد الرئيسي لقرارات الاستهلاك والادخار ونعرف وفق هذا الطرح بأنه التعويض الذي يحصل عليه الفرد (المدخر) لقاء عدم استخدامه لأمواله في الوقت الحالي ومقدار التعويض هذا هو نفس المبلغ الذي يكون الفرد الآخر أي المقترض مستعدا لحيازة نفس المبلغ وصرفه آليا<sup>3</sup>.

2.1.1 النظرية الكينزية:

وتسمى نظرية الدخل الحالي وهذا الأخير يؤثر على الاستهلاك والادخار على حد سواء فالدخل موزع بين الاستهلاك والادخار أي:

$$y_d = C + S \dots (1)$$

وعلاقته بالادخار يمثل دالة موجبة الميل تسمى دالة الادخار شكلها العام هي:

$$S = -S_o + sy \dots (2)$$

يسمى S الميل الحدي للادخار هو مقدار التغير في الادخار الناشئ عن تغير الدخل بوحدة واحدة.

$$s = \frac{\Delta S}{\Delta Y} \dots (3)$$

مع العلم مجموع ميلي الاستهلاك والادخار على التوالي هو 1 أي

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = MPC + MPS = 1 \dots (4)$$

ما يعني أن الميل الحدي للادخار محصور من 0 و 1 أي:

$$0 < MPS < 1$$

أما الميل المتوسط فهو النسبة الثابتة للادخار إلى الدخل أي من (2).

$$S = -S_0 + sy$$

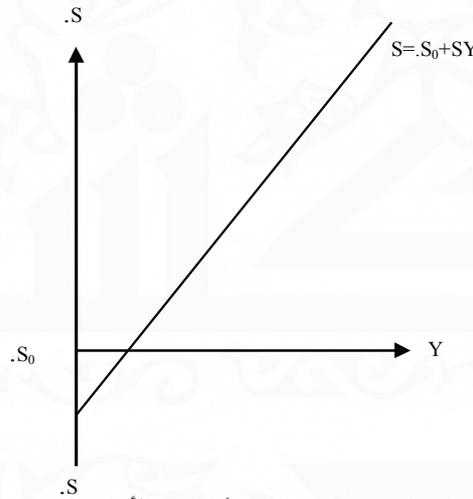
بقسمة (2) على Y نجد:

$$\frac{S}{Y} = \frac{-S_0}{Y} + \frac{SY}{Y}$$

يسمى  $\frac{S}{Y}$  بالميل المتوسط للادخار ونرمز له بالرمز APS وهو أقل من الميل الحدي للادخار.

ويمكن التعبير عن مسار دالة الادخار وفق المنظور الكينزي كما يلي:

شكل 2: دالة الادخار الكينزية



المصدر: عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء، عمان، 2014، ص 32.

ويرى كينز أن الدخل الذي يؤثر في الادخار هو مطلق لأنه العامل الوحيد المحدد له فالادخار حسب كينز

يتناسب طردياً مع مستويات الدخل في المدى القصير أم في الأمد البعيد فيميل إلى الثبات ولا يتأثر بالدخل.

3.1.1 نظرية دوزنبري:

وسمي أيضاً نظرية الدخل النسبي إذ يحاول الأفراد حسب هذا الطرح البقاء على مستوى معيشة معين في حالة

انخفاض الدخل فجأة بمعنى أن محدد الاستهلاك ليس الدخل الحالي وإنما الدخل السابق.

$$C_t = a + a_1 c_{t-1} + a_2 y_t \dots \dots (5) \text{ حيث}$$

$$C_t = \text{الاستهلاك الحالي.}$$

$$Y_t = \text{الدخل الحالي.}$$

$$C_{t-1} = \text{الاستهلاك السابق مع العلم أن } a_2 > a_1$$

بمعنى أنه في المدى القصير تكون تأثير الاستهلاك السابق أكثر من تأثير الدخل الحالي.

وهذا ينطبق جليا على ذوي الدخل المرتفعة لأنه يصعب تكييف ميولهم الاستهلاكية مع المعطيات الجديدة المتمثلة في انخفاض المداخل وسمي هذا اثر الموقف *Effet Du Cliquet* ويمكن استنتاج دالة الادخار كما يلي:

$$S_t = f(Y_t, Y_{t-1}) \dots (6)$$

مع العلم أن  $Y_t \gg Y_{t-1}$

وتصبح معادلة الادخار الديناميكية هي:

$$S_t = -S_o + s_1 y_{t-1} + S_2 Y_t \dots (7)$$

ونستنتج كذلك أن الميل الحدي للادخار في الوقت الحالي أكبر من الميل الحدي للادخار في السابق أي:

$$S_1 \gg S_2$$

لأن هذه الميول متكيفة مع تغير الدخل أي انخفاضه وكل زيادة في استهلاك الدخل حاليا يؤدي إلى حفظ نفس القيمة من الادخار<sup>4</sup>.

وعند بداية ارتفاع الدخل يتزايد الاستهلاك لكن بنسبة أقل من تزايد الدخل لأن الأفراد في هذه الحالة يعيدون تكوين السلوك الادخاري لديهم.

#### 4.1.1 نظرية فرانكو مودigliاني:

ونسمي نظرية دورة الحياة التي تفترض أن الأفق التخطيطي للمستهلك تنتهي عند وفاته أي أن المستهلك يخطط استهلاكه ومن ثم ادخاره عند حياته فقط. وقد قامت على بعض الافتراضات منها:

- ◆ ثبات الدخل طيلة حياة الفرد.
  - ◆ التفضيل المطلق للفرد لمستوى استهلاكه طيلة حياته.
  - ◆ عدم وجود فائدة على الادخار.
  - ◆ استهلاك كامل الأصول خلال فترة الحياة (عدم ترك الثروة).
- ووفقا لذلك يمكن صياغة معادلة الاستهلاك كما يلي:

$$C = c_1 \frac{w}{p} + c_2 y_d \dots (8)$$

$C_1$ : بالميل الحدي للاستهلاك من الثروة الحقيقية  $\frac{w}{p}$ .

$C_2$ : الميل الحدي للاستهلاك من الدخل التصريفي  $y_d$ .

$\frac{w}{p}$ : الثروة الحقيقية أي نسبة الثروة إلى مستويات الأسعار ومن العلاقة الأخيرة يمكن استنتاج دالة الادخار حسب

مفهوم *Modigliani*.

$$S = s_1 \frac{w}{p} + s_2 Y_d \dots (9)$$

$$c_1 + s_1 = 1$$

$$c_2 + s_2 = 1 \text{ مع العلم أن:}$$

$S_1$ : يمثل الميل الحدي للادخار الثروة الحقيقية.

$S_2$ : تمثل الميل الحدي لادخار الدخل التصريفي.

ونشير فقط أن هذه الفرضية تصلح فقط في حالة كون المجتمع يحتوي على تشكيله ديمغرافية ثابتة.

### 5.1.1 نظرية Taylor:

اقترح Taylor نموذجا للادخار يعتمد على التحليل الديناميكي بين ادخارين الأول في الفترة السابقة  $S_{t-1}$

والثاني في الفترة الحالية  $S_t$ .

كما اعتمد على فجوة الدخل  $\Delta y_t$  وهي الفرق من الدخل الحالي والدخل السابق أي:

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$$

فإذا كانت الادخار الحالي هو المتغير التابع فإن دالته تصاغ كما يلي:

$$S_t = s_1 S_{t-1} + s_1 \Delta y_t$$

حيث  $S_1$  و  $S_2$  ميلان حديان للادخار.

ثانيا: محددات الادخار المحلي الخام

### 1.2 العوامل المؤثرة على الادخار المحلي:

من بين محددات الادخار المحلي الكثيرة نجد الدخل المحلي والثروة. وإلى جانب متغيرات السياسة النقدية

كسعر الصرف والاحتياطات النقدية نجد بعض المتغيرات الأخرى.

### 1.1.2 معدل النمو:

ويعتمد هذا العامل على وجود ارتباط موجب وقوي من معدل الادخار ومعدل النمو في الناتج المحلي الخام

كيف لا؟ والادخار المحلي جزء من هذا الأخير. والشئ المؤكد هنا هو عدم وضوح السببية بين المتغيرين فهل زيادة

الادخار المحلي تسهم في الاستثمار انطلاقا من التوازن بينهما وذلك عن طريق خفض الفائدة على القروض فيؤدي

إلى زيادة النمو في الناتج المحلي الخام أي النمو؟ أم أن الزيادة في الاستثمار تأتي نتيجة عوامل أخرى بخلاف

الادخار؟ وبالتالي تسهم في عملية نمو الدخل المحلي فيزيد معدل الادخار المحلي نتيجة لذلك.

وقد تم اختبار العلاقة بين الادخار المحلي والنمو باستخدام بيانات مقطعية لمجموعة دول شرق آسيا واليابان

فوجدت علاقة موجبة بينهما<sup>5</sup>. بمعنى أن الجزء الأكبر من نمو الدخل (أي الزيادة) فيه يتم الاحتفاظ به لتتمية

المدخرات مما يساهم في زيادة معدلات الادخار.

## 2.1.2 عجز الموازنة:

يقوم هذا الطرح على ما يسمى بمكافئ ريكاردو *Ricaradion Equivalance* الذي يقول بأن التعبير في الادخار المحلي يعوض بالكامل أي تغيير يحدث في الادخار الإجمالي بمعنى أن العجز في الموازنة يتم تمويله بالقروض وهذا تحميل للأجيال المقبلة سداد تلك القروض الأمر الذي يدفع بالأجيال الحالية إلى زيادة مدخراتها لتخفيف أعباء سداد الدين المستقبلي غير أن بعض الدراسات لا تؤيد صحة هذه النظرية بالادخار يتأثر بالعديد من العوامل التي تجاهلتها هذه النظرية مثل: *Haque And Montiel*

♦ ضعف الترابط بين الأجيال المتعاقبة.

♦ عدم كفاءة سوق المال.

♦ عدم قدرة الأفراد على التوقع الرشيد للمستقبل.

♦ الميل للادخار بحيث ظروف عدم التأكد.

## 3.1.2 تدفق رؤوس الأموال:

عند دراسة العلاقة بين تدفق رؤوس الأموال من جهة والادخار المحلي من جهة وجد أن التحليل الديناميكي يلعب دورا فاعلا في تحديد هذه العلاقة. فعلى المدى القصير تكون العلاقة سالبة بينهما بمعنى زيادة تدفقات الأموال الأجنبية تؤدي إلى نقص الادخار المحلي حيث تنخفض أسعار الفائدة على القروض وينتفش الإنفاق الاستهلاكي على حساب الادخار المحلي وهو الأثر السلبي المباشر.

أما في المدى الطويل فتدفع رؤوس الأموال الأجنبية له أثر موجب من خلال تأثيره على الاستثمار والنمو

ويضاف إلى مظاهر تدفق رؤوس الأموال:

♦ المساعدات الخارجية.

♦ استثمار البنوك التجارية ومؤسسات الاقتراض.

♦ كفاءة الأسواق المالية.

## 4.1.2 وفرة قروض المستهلكين:

وجد أن هناك علاقة عكسية بين توفر تمويل الاستهلاك والادخار المحلي ففي حالة غياب القروض أو صعوبة الحصول عليها يلجأ الأفراد إلى الادخار وخاصة في حالة الطلب على السلع المعمرة وبالمقابل فإن وفرة القروض تشجع على زيادة الانفاق الاستهلاكي على السلع المعمرة وتقلل من الإدخار اللازم لتمويل مثل هذه النفقات.

## 5.1.2 سعر الفائدة:

على نقيض الطرح الكلاسيكي الذي يرى بأن هناك علاقة موجبة بين أسعار الفائدة والودائع الادخارية، فكلما ارتفعت معدلات الفائدة على الإيداع تزيد الودائع الادخارية وكل أشكال الادخار والمحلي أحد هذه الأشكال<sup>6</sup>.

كما أشارت العديد من الدراسات إلى عدم استجابة الادخار المحلي للتغير في الفائدة وكدليل على ذلك. زيادة الفوائد تؤدي إلى زيادة الدخل وبالتالي انخفاض معدلات الادخار وفق العلاقة العكسية بين الدخل والادخار وهو أثر الدخل.

زيادة معدلات الفوائد تؤدي إلى زيادة الادخار المحلي إذ يفضل المستهلكون الادخار بغية الاستفادة من العائد المرتفع وهو ما يطلق عليه بأثر الإحلال، فإذا تساوى أثر الدخل وأثر الإحلال لن يؤثر سعر الفائدة على الادخار.

### ثالثاً: علاقة الادخار المحلي الخام باحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

قد لا يستجيب الادخار لتغيرات سعر الفائدة. إذ اكثرت القيود على قروض الاستهلاك وكانت كفاءة الأسواق المالية متدنية وهو حال معظم الدول النامية وهذا ما تؤكدته دراسة حول عدم وجود علاقة بين أسعار الفائدة والادخار خلال 1990-2004 في الجزائر أي أن حجم الادخار لا يعود إلى تحرير أسعار الفائدة<sup>7</sup>.

#### 1. سلوك الادخار المحلي واحتياطي الصرف الأجنبي:

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة محطات وتجارب على جميع المستويات وكان للمتغيرات الاقتصادية نصيب منها ومن هذه المتغيرات الاقتصادية الكلية الادخاري المحلي ودوره المهم كمن أساس للناتج المحلي الخام وعلاقته بالكثير من المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى<sup>8</sup>.

#### 1.1 الادخار المحلي كمكون للناتج الداخلي الخام:

لقد أثبتت النظرية الاقتصادية وجود علاقة ايجابية بين هذين المؤشرين وأن الادخار المحلي هو يحد المكونات للناتج الداخلي الخام.

وهذا ما يوضعه الجدول التالي:

جدول 01: نسبة مكونات الناتج الداخلي الخام للفترة 2008-2012

2012	2011	2010	2009	2008	
%100	%100	%100	%100	%100	الناتج الداخلي الخام
90.5	90.0	93.0	100.6	80.7	الإنفاق الداخلي الخام
.53	52.1	51.5	53.7	43.4	الاستهلاك الإجمالي
375	37.9	41.4	46.9	37.3	الاستثمار الخام
47.0	47.9	48.5	46.3	56.6	الادخار المحلي الخام

Source :Bulletin Statistique De La Banque D'algerie Annexe Page 172.

من خلال الجدول السابق يمكن تسجيل الملاحظات الثابتة تنامي نسبة الادخار المحلي الخام إلى الناتج المحلي الخام بما لمقارنة مع نسبة الاستثمار أي مجموع التراكم الخام للأصول الثابتة والتغير في المخزون وهذا دليل على عدم التناسب بين الاستثمار والادخار في الجزائر.

تمثل سنة 2009 في الفترة الأخيرة استثناء حيث زاد الانفاق الإجمالي حتى بلغ نسبة أكبر من الناتج الداخلي الخام أي 106% ويعود ذلك طبعاً لتداعيات الأزمة العالمية سنة 2008.

### 2.1 النسبة بين الادخار المحلي والوطني:

يختلف هذان المؤشرات من الناحية المحاسبية الوطنية.

فالادخار المحلي + مداخيل الصافية للأعوان + التحويلات الصافية الجارية = الدخل الوطني.

وفيما يلي نستعرض جدولاً يوضح النسبة بين المؤشرين خلال 2005-2010.

جدول 2: الادخار المحلي والوطني للفترة 2010-2005

(الوحدة مليار دج)

الادخار المحلي / الادخار الوطني	الادخار الوطني	الادخار المحلي	
1.05	3921.4	4143.1	2005
1.04	4652.1	4864.3	2006
0.99	5339.5	5313.8	2007
0.98	6375.2	6284.3	2008
0.97	4716.1	4619.6	2009
0.97	5898.1	5727.4	2010

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات من الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول نسجل ملاحظة مفادها أن النسبة بين الادخار المحلي والوطني بدأت تنخفض لصالح

الادخار الوطني ويمكن تفسير هذا بعدة مبررات:

- ♦ تنامي السلوك الاستهلاكي للفرد الجزائري.
- ♦ الانتعاش المسجل في الميزان التجاري وميزان المدفوعات لصالح الادخار الوطني.
- ♦ سياسة الائتمان والتوسع في الاقتراض عملت على الحد من الادخار المحلي.
- ♦ قلة المدخرات الصافية للأجانب المقيمين في الجزائر ساهمت في تخفيض نسب الادخار المحلي.

### 2. احتياطات الصرف الأجنبي كمحدد للادخار المحلي في الجزائر

في هذا الشأن سوف نركز على العلاقة السببية في اتجاهين بين متغيرين هما: الادخار المحلي واحتياطات الصرف الأجنبي.

لكن قيل هذا نعطي تعريفا موجزا لمفهوم الاحتياطات.

#### 1.2 تعريف احتياطات الصرف الأجنبي:

لقد تعددت التعاريف واختلفت كثيرا حول تحديد ماهية الاحتياطي النقدي غير أننا نربط هذا المفهوم بأصله وهو إحدى أدوات سياسة الصرف الأجنبي إلى جانب سعر الصرف للتأثير على التوازن الاقتصادي والنقدي والمحافظة على قيمة العملة الوطنية وترقية الصادرات وإيجاد توازن لميزان المدفوعات و تقليص المديونية وبصورة محددة فالاحتياطي من النقد الأجنبي هو ما تملكه الحكومات من عملة أجنبية وغيرها ناتج عن تحقيق فوائض في ميزان الحساب الجاري خاصة وميزان المدفوعات عامة<sup>9</sup>.

## 2.2 مكونات احتياطات الصرف:

يتكون هذا الاحتياطي من عدة بنود يمكن الكشف عنها في ميزان المدفوعات ومن أهمها:

- ♦ الحيازة النقدية من العملات الأجنبية والدولار خاصة.
- ♦ الرصيد الذهبي في شكل سبائك.
- ♦ صافي مركز الاحتياط لدى صندوق النقد الدولي أي مقابلات وحدات السحب الخاصة.

## 3.2 مستوى احتياط الصرف الأجنبي في الجزائر:

لقد كان من نتائج انتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية ارتفاع احتياط الجزائر من الصرف الأجنبي بشكل متواصل فقد كان في حدود 2 مليار دولار سنة 1980 ثم انخفض إلى 0.87 مليار دولار في مطلع التسعينيات ولبقى في انخفاضه طيلة التسعينيات<sup>10</sup>.

بسبب تطبيق الجزائر لبرنامج التعديل الهيكلي PAS مع صندوق النقد الدولي من جهة وانخفاض أسعار النفط من جهة أخرى ثم يعاود الارتفاع مع مطلع سنة 2000 مستفيدا في انتعاش سوق النفط حتى يبلغ أكثر من 200 مليار سنة 2012.

غير ان احتياطات الصرف في الجزائر تتميز بالخصائص التالية:

- ♦ ارتباطها التام بسوق النفط وسعر البترول.
- ♦ اتخاذها للدولار كمقابل نقدي وهذه العملة معروف عنها كثرة التغير<sup>11</sup>.
- ♦ عدم تمكن صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر من استعمالها بأمتلية خاصة في ما يتعلق بتحسين قيمة الدينار فنلاحظ وجود تناقض بين تنامي هذه الاحتياطات مع موازاة الانخفاض المعلن وغير المعلن لقيمة الدينار.

## 4.2 نسبة الاحتياطات إلى الواردات:

وهو أحد المؤشرات الفعالة على كفاءة الاحتياطات إذ يقيس النسبة الشهرية بين الاحتياطات والواردات.

وفيما يلي سنعرض جدولا يوضح لنا العلاقة بين هذين المؤشرين:

الجدول 03: تغطية احتياطات الواردات

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
182.22	162.22	148.91	143.1	110.18	77.78	احتياطات الصرف (مليار دولار)
47.24	40.47	39.29	39.47	27.63	21.45	الواردات (مليار دولار)
25.92	24.94	26.38	27.58	25.07	27.57	نسبة احتياطات الواردات شهور التغطية (%)

Source: Direction Générale Des Douanes: Les Réalisation Des Echange Externes, 2010, P63.

على مستوى كفاية الاحتياطات للواردات الجزائرية نلاحظ بأن الأشهر المغطاة بواسطة تلك الاحتياطات

تفوق بكثير عدد الأشهر المعيارية والتي تقدر بستة أشهر.

## 5.2 نسبة الاحتياطات إلى المديونية:

لقد استطاعت الجزائر في الآونة الأخيرة أن تقلص ديونها الخارجية بفضل تنامي احتياطاتها بعد ان بلغت ديونها الذروة في سنوات التسعينيات ثم أخذت في التقلص أولاً بالاعتماد على برامج التعديل الهيكلي ثم الاستفادة من انتعاش سوق النفط.

وفيما يلي جدول يوضح قدرة احتياطات الصرف الأجنبي على تغطية نس المديونية المتناقصة سنوياً<sup>12</sup>.

جدول 04: نسبة الاحتياطات إلى المديونية

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
182.22	162.22	148.91	143.1	110.18	77.78	قيمة احتياطات الصرف (مليار دولار)
4.405	5.58	5.413	5.585	5.606	5.603	إجمالي المديونية (مليار دولار)
4136.66	2917.62	2570.96	2562.22	1965.39	1388.98	احتياطات الصرف / المديونية (%)

Source: Banque D'Algérie Rapport 2009/2011, P50.

## رابعاً: الدراسة القياسية

## 1. متغيرات الدراسة:

في هذا الجزء نحاول إيجاد علاقة انحدارية قياسية بين متغيرين وهما:

♦ الادخار المحلي SAV.

♦ نسبة احتياط الصرف الأجنبي إلى الناتج المحلي الخام RES.

واختبار مدى تأثير متغير RES على المتغير التابع SAV من أجل تحقق النظرية الاقتصادية القائلة بازدياد معدلات الادخار كلما كانت هناك احتياطات نقدية من الصرف الأجنبي.

## 2. اختبارات الاستقرار، السببية، والتكامل المتزامن

## 1.2 دراسة الاستقرار:

من أجل الوقوف على مدى استقرارية المتغيرين استعملت اختبار جذر الوحدة ممثلاً في اختبار ديكي فولار

المطور فكانت النتائج كالآتي:

جدول 05 اختبار صفة السكون باستعمال ADF

None	Trend And Intercept	Intercept	مستوى المحتوى 5%	المتغير
(1.95)	(3.63)	*(3.00)	القيمة الحرجة ADF 5%	
0.52	1.63	1.35	المستوى	SAV
4.7	4.46	4.59	الفرق I	
1.2	0.97	0.92	المستوى	RES
4.22	4.91	7.73	الفرق I	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 8 e-views

القيم بين قوسين يمثل القيم الحرجة لتوزيع T.

من خلال هذه المعطيات المتحصل عليها تبين لنا ما يلي<sup>13</sup>:

- ♦ كلا المتغيرين سواء كان الادخار المحلي إلى الناتج المحلي SAV أو نسبة الاحتياطات إلى الناتج المحلي الخام غير مستقر عند المستوى حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم T أقل من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة مما يعني عدم معنوياتها وعليه تم قبول فرضية العدم.
- ♦ عند حساب الفرق الأول نبين أن السلسلة الزمنية مستقرة وهذا دليل على المعنوية الإحصائية.

## 2.2 اختبار التكامل المتزامن:

يجرى هذا الاختبار لمعرفة مدى لكامل السلسلة الزمنية في حالة عدم استقرارها في المستوى وتباين استقرارية المتغيرات فيما بينها كمثالنا هذا ومن بين الاختبارات المقترحة لمعرفة درجة التكامل المتزامن.

### 1.2.2 اختبار Johansen:

الجدول 06: اختبار Johansen للتكامل المتزامن قيمة الأثر الإحصائي

Hy Poth Esezed	Eifen Value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob
None	0.005	0.1225	3.84	0.7263

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج e-views8

وبإلقاء نظرة سريعة على الجدول السابق يتضح لنا عدم وجود تكامل متزامن بين متغيرات السلسلة الزمنية لأن قيمة الأثر الإحصائي والقيمة المميزة العظمى على التوالي أقل من القيمة الحرجة وبالتالي نرفض الفرضية البديلة وهذا يعني إمكانية استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بدلا عن نماذج ECM أو VAR.

### 2.2.2 اختبار السببية Granger:

جدول 7: سببية Granger

الاحتمال	اختبار F	الفرضية العدمية
0.70	0.35	RES لا تسبب SAV
0.062	3.31	Sav لا تسبب RES

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج e-views8

وفعلا كما أكدته النظرية الاقتصادية فإن السببية تعمل في اتجاه واحد بمعنى أن RES هي من تسبب SAV وليس العكس وبالمفهوم الاقتصادي فإن نسبة الاحتياطات إلى الناتج المحلي هي التي تحدد نسبة الادخار الخام إلى الناتج المحلي أي  $SAV=F(Res)$ .

وفي النموذج الانحداري بتطبيق طريقة OLS تحصلنا على ما يلي:

$$SAV=34.74 + 0.11 RES$$

$$(16.85) \quad (4.86)$$

$$F=23.63 \quad R^2=0.92$$

وهذا يعني وجود علاقة موجبة بين الادخار المحلي واحتياطي الصرف فكلما ارتفع هذا الأخير بوحدة واحدة يزيد الادخار المحلي بـ 0.11 وحدة، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن احتياطي الصرف هو شكل من أشكال الدخل.

أما من الناحية القياسية فإن النموذج عموماً هو جيد ومعنوي وهذا راجع لوجود معامل تحديد مقارب للواحد إلى جانب المعنوية الإحصائية للمعالم المقدرة مع المعنوية الكلية للنموذج.

#### خلاصة:

في آخر الدراسة خلصنا لمجموعة من النتائج نوردتها في ما يلي:

- ♦ الادخار هو سلوك فردي يتمثل في الادخار الفردي ثم العائلي إلى أن يصبح ادخارا وطنيا.
- ♦ الادخار هو الصفة المقابلة للاستهلاك ومجموعهما يساوي دخلا تصرفيا أو دخلا محليا أو وطنيا.
- ♦ الادخار المحلي مكون مهم للنتائج المحلي الخام في الجزائر وحصته أكثر من حصة الاستثمار ويعود هذا إلى ضعف الأخير.
- ♦ التوسع في عملية الاقتراض زاد من الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي انخفضت نسبة الادخار المحلي في الجزائر.
- ♦ احتياط الصرف الأجنبي ينشأ من الفوائض المحققة من ميزان المدفوعات. وهو إحدى أدوات سياسة الصرف التي يمكن بها تحقيق التوازن الكلي سواء الداخلي أو الخارجي.
- ♦ ارتفعت احتياطات الصرف في الجزائر في الآونة الأخيرة لأنها مرتبطة بأسعار النفط التي عرفت انتعاشا.
- ♦ لقد أثر احتياط الصرف الأجنبي على كثير من المؤشرات الاقتصادية مثل المديونية الخارجية الصادرات الواردات الصناديق السياسية لكنه أثر أيضا على الادخار المحلي لأن ودائع المؤسسات النفطية ترتفع لدى البنوك التجارية خاصة وهذا في ظل ارتفاع سعر النفط ومن بعده زيادة الاحتياطات من الصرف الأجنبي.
- ♦ نتيجة للانخفاض المحسوس لأسعار النفط سوف تأثر احتياطي الصرف في الجزائر وهذا يؤثر بدوره على مستويات الادخار المحلي سلبا. وهذا ما لمسناه خلال الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في الأسواق الدولية وانعكاساته على اقتصاد الجزائر عموماً وعلى احتياط الصرف بشكل خاص.

- ♦ ارتفع الادخار المحلي بصفة ملحوظة فانتقل من 149.71 مليار دينار سنة 1990 ليلبغ 5182.79 مليار سنة 2007 ومرد ذلك كما اشرنا إلى ارتفاع مدخرات مؤسسات النفط لدى البنوك ضف إلى ذلك ايداع الكثير من احتياطات الصرف لدى صندوق ضبط الموارد وقد ساهم هذا بطريقتين:
- ♦ التوسع النقدي أو ما يسمى بتتقييد الاحتياطات.
- ♦ تراجع الدول للطلب على القروض وبالتالي فإن نمو الادخار ليس ناتجا عن سياسة ادخارية بقدر ما يحكمه حجم احتياط الصرف.

### المهامش والاحالات:

1. أحمد سلامي، أهم مؤشرات كفاءة الادخار المحلي في تمويل التنمية بالجزائر خلال فترة 1970-2010، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 11/2012، 2012، ص2.
2. فريد بشير طاهر، محددات الادخار الخاص في السعودية، *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل*، السعودية، المجلد الثاني العدد الأول، مارس 2001، ص175.
3. عمر صخري، *التحليل الاقتصادي الكلي*، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص61.
4. أحمد سلامي ومحمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970.2005، *مجلة الباحث*، جامعة ورقلة، عدد 06/2008، ص130.
5. Nadeem Haque And Peter Monteer, *Consumption In Developing Countrie, Review Of Economics And Statics*, p408.
6. Christpher Carrol And David Weil, *Saving And Growth, Conference Series An Public Policy, Wachington DC USA, 1991, P92*.
7. بن بوزيان محمد، غرب ناصر صلاح الدين، أثر تحرير أسعار الفائدة على حجم الادخار، *مداخلة في ملتقى حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المصرفية*، جامعة خميس مليانة، الجزائر، يومي 05.06 ماي 2009، ص13.
8. بشير عبد الله بلق، العلاقة بين الاستثمار والادخار في الاقتصاد الليبي للفترة 1970.2005، *مجلة الجامعة*، العدد 14.2012، ص352.
9. زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، جامعة الشلف، الجزائر، العدد السابع، 2009، ص53.
10. جعفري عمار، *إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث الأنظمة الصرف الدولية*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص26.
11. نبيل مهدي الجنابي، *العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار، باستخدام التكامل المشترك السببية*، جامعة القادسية، بغداد، 2011، ص9.
12. أحمد لحضر، *أزمة الديون السيادية الأوروبية وانمكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي حالة الجزائر 2005.2011*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص171.
13. لحو موسى بوخاري، *سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية مكثفة*، حسن العصرية للنشر ببيروت، لبنان، 2009. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ملحق 9/3، ص336.